٢

مصر: نهوض جديد لصراع الطبقات*

لم تشهد الطبقات والفئات الكادحة المصرية، فى تاريخها المعاصر، وعلى الأقل منذ نصف القرن الماضى، تدهورا فى المستوى العام للمعيشة، وانهيارا للقدرة والمكانة، مثلما شهدت فى العقد الأخير.

نحو مزيد من الفقر والبطالة:

ففى هذه السنوات اندفعت السلطة الحاكمة، بفعل سيطرة جماعات من «الرأسماليين الجدد»، جَلَّهُمْ من «المحدثين»، الذين ظهروا على سطح الحياة الاقتصادية والسياسية، دون تاريخ سابق، كالطفح، فراحوا يتسابقون ـ مستندين إلى تغطية النظام وحمايته، وتحت شعارات خادعة براقة، من نوع: «إعادة الهيكلة» و«تحرير الاقتصاد» و«التكييف الهيكلى»... الخ ـ إلى التصفية المنظمة للملكية العامة بكل صورها، وفى النهب المنظم للثروة الوطنية، وإلى التدافع لإرضاء المؤسسات المالية الغربية بتنفيذ تعليمات «البنك الدولى» و«صندوق النقد»، وغيرهما من الهيئات الشبيهة، الأمر الذى تسبب فى تعريض وجود عشرات الملايين من المواطنين المصريين إلى أزمات متفاقمة مستمرة، حَّولت أيامهم إلى جحيم مقيم وعذاب لانهاية له، وضاعفت من حجم المعاناة الشاملة التى أصبحت الصفة الغالبة على حياتهم، على مدار الأيام!.

فبفعل التوجهات الأساسية للنظام، تم على مدار العقود الثلاثة

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠٠٧/٩/٢٧.

الأخيرة، وبوتيرة شديدة التسارع مؤخرا، التخلص، بيعا، وبأبخس الأسعار، وعبر عمليات مشبوهة (مثلما حدث فى عملية بيع مؤسسة «عمر أفندى» التجارية الكبرى بأقل من ربع الثمن المقدر بواسطة لجان التقييم الحكومية)! من الأغلبية العظمى من مصانع وشركات ومؤسسات القطاع العام، وعلى رأسها مؤسسات سيادية خطيرة كالبنوك، دون أى اعتبار للصالح العام أو المصالح الاستراتيجية العليا للبلاد!، وألقى ـ بغير أدنى رحمة ـ بمئات الآلاف من العمال والمستخدمين إلى سوق البطالة الذى يضم الآن نحو سبعة ملايين مواطن، ويزيدون كل عام بنحو المليون عاطل، بفعل استمرار الجامعات والمعاهد العليا والفنية فى صب عشرات الآلاف من خريجيها إلى سوق العمل المكتظ، مع تخلى الدولة الكامل عن التزامها بواجباتها الاجتماعية الرئيسية، وفى مقدمتها توفير فرص العمل للمواطنين، ملقية هذا العبء على كاهل «القطاع الخاص»، الذى تتصل ـ بدوره ـ من هذه المسؤولية، فكان من نتيجة هذا الوضع أن استحال إيجاد فرصة عمل إلاّ لأبناء «المحظوظين»، أو القادرين على دفع الثمن (الرشوة) لمن بيدهم القرار، أو للحاصلين على تعليم مميز فى جامعات النخبة، الباهظة التكاليف، وهو ما لا يتوافر لأغلبية أبناء الشعب!.

سكن ممتنع وزواج مستحيل:

وأصبح من العسير على أى شاب مصرى، حتى من أبناء الأسر التى كانت ميسورة، فى الماضى، ممن كان يطلق عليها «الطبقة الوسطى» الزواج، بفعل فداحة تكلفة متطلبات هذه العملية، وفى مقدمتها أسعار المساكن الباهظة التى واصلت التقدم إلى مستويات خرافية (ولعبت مضاربات فائض الأموال النفطية على العقارات والأراضى، دورا أساسيا فى هذا الأمر). وقد أدى هذا الوضع الى ارتفاع متوسط سن الزواج، فى مصر، إلى خمسة وثلاثين عاما، (كانت تقترب من نصف هذا المعدل فى

جيل الآباء!)، وحسب الإحصاءات الرسمية، فإن عدد المصريين الذين وصلوا هذه السن ولم يتزوجوا بعد، وصل إلى نحو تسعة ملايين، منهم نحو أربعة ملايين من الإناث والباقى من الذكور، أغلبهم ـ بالطبع ـ من أبناء الطبقات الفقيرة والمعدمة!، وتزايدت حالات الطلاق بصورة غير مسبوقة (أورد تقرير لـ «مركز الأرض لحقوق الانسان» وقوع ٢٦٤ ألف حالة طلاق خلال عام ٢٠٠٦، معظمها لأسباب اقتصادية).

«أحزمة البؤس» تحاصر العاصمة:

وساعد انتشار الفقر على تفاقم معدلات الانهيار فى الأوضاع المعيشية للملايين من المصريين، وعلى انتشار العنف والجريمة، وتعدد حالات الانتحار بسبب الإملاق واليأس، وتعاظمت معدلات انتشارالرشوة والفساد، وتضاعفت أعداد «أطفال الشوارع» الذين يهيمون على وجوههم جائعين فى أسمالهم البائسة، وحاصرت تلال القمامة،التى فشل النظام فى التخلص منها حتى بعد الاستعانة بخبرة «الخواجات» فى الشركات الأجنبية، القاهرة وضواحيها، وأحاطت «أحزمة البؤس» بعاصمة «مصر المحروسة»، إحاطة السوار بمرفق اليد، حيث تعيش شريحة كبيرة ينساها المجتمع، تمارس حياتها شبه البدائية رغم وجودها فى نتوءات داخل المدن،بلا مياه أو كهرباء أو صرف أو نظافة، يعيشون فى عشش من الصفيح أو الخيش أوالكرتون أو الطين أوالحبيبى ـ نوع من الخشب الصناعى الرخيص ـ أو كسر الخشب، بلا دورات مياه، يقضون حاجاتهم فى العراء، يعانون من الفقر وسوء التغذية، أولادهم لا يذهبون إلى المدارس بسبب المصاريف، بعض اللصوص والساقطات وتجار «الصنف»، (المخدرات)، يتخذونها كمقار بعيدا عن أعين الأمن (الذى تفرغ لملاحقة معارضى النظام!)، لتصدِّر شرورها للمجتمع الذى أهملها، موجودون بكل المحافظات، يتزايد عددهم مع توالى الانهيارات المفاجئة للمبانى القديمة،

ومع الهجرة المستمرة للمدن المكتظة» (سكان العشش والعشوائيات، ممدوح الولى، مطبوعات نقابة المهندسين المصرية، مطابع روز اليوسف، ١٩٩٩)، فضلا عن مئات الآلاف غيرهم يحيون وسط أجداث الموتى، فى المقابر، يتزاوجون ويتناسلون، ويمارسون كل طقوس الحياة، بعد أن أعيتهم الحيلة وفشلوا فى الحصول على موطئ قدم فى مدن الأحياء!.

تراجيديا المرض والتلوث:

وتدهورت الأوضاع الصحية للمصريين، فى ظل هذه الحالة، إلى حدود بالغة الخطر، بسبب القمح والأغذية الملوثة المستوردة، والمبيدات والأسمدة المسرطنة، الإسرائيلية المنبع، وارتفاع معدلات التلوث البيئى إلى أضعاف النسب المقبولة عالميا (مؤخرا نالت القاهرة المرتبة الأولى فى نسبة التلوث على المستوى العالمى!)، ويشير تقرير صادر عن «برنامج الأمم المتحدة للإنماء والتنمية»، حول الأوضاع الصحية للمصريين، إلى إصابة ٥ ملايين مصرى بفيروس الالتهاب الكبدى الوبائى (فيروس سى)، تزيد بمعدل ٧٥٠ ألف حالة سنويا، حيث أصبحت مصر تحتل المرتبة الأولى، على المستوى العالمى، للمصابين بهذا المرض، وهناك ـ حسب ذات التقرير ٤ مليون مواطن مصرى مصاب بمرض السكر، و ١٤٪ يعانون من حساسية الصدر، وما يقرب من ١٥ مليون مصرى مصاب بالأنيميا، ويصاب أكثر من ١٠٠ ألف ـ سنويا ـ بالسرطان، بينهم نسبة ملحوظة من الأطفال، وأكثر من ٢٥٪ من المصريين مصابون بفقر الدم.

التحدى والاستجابة:

على هذه الخلفية التى عرضنا لجانب يسير منها، وإن كان ذو دلالة، عاشت مصر، طوال أشهر العام الماضى، وما انقضى من أشهر هذا العام، حالة غير مسبوقة من انفجار الاحتجاج الاجتماعى المكبوت، اتخذت بعدا

واسعا، رأسيا وأفقيا، طالت معظم المحافظات المصرية، وحتى النائى منها، و زلزلت قطاعات متعددة من الأعمال والمجالات الصناعية والخدماتية، وشاركت فيها تجمعات شعبية كبيرة، كأبناء سيناء، الذين خرجوا للاحتجاج على الإهمال والتعنت، وعلى تجاوزات أجهزة الأمن فى التعامل العنيف، وغير المبرر، معهم!.

الاحتجاج فى مواجهة التوحش

وقد رصد «مركز الأرض لحقوق الإنسان»، فى دراسته الهامة المعنونة «الاحتجاج فى مواجهة التوحش»، الصادرة فى يوليو (تموز) ٢٠٠٧، وقوع ٢٨٣ حالة احتجاج بالقطاعات الثلاثة: الحكومى، والخاص، والأعمال العام، فى النصف الأول من العام الحالى.

قلة الأيدى العاملة المصرية

١١٧ حالة تجمهر، و٨٥ حالة اعتصام، و٦٦ حالة إضراب عن العمل، و١٥ حالة تظاهر، بخلاف العشرات من حالات الإضراب والاعتصام والتظاهروالاحتشاد، قام بها الأكاديميون الجامعيون، والقضاة، والمهندسون، والفلاحون، والطلاب، والصحفيون، والمطالبون ببديل عن مساكنهم المهدمة، والمضارون من انهيار مؤسسات الدولة ونتائجها الكارثية، والمطالبون بمياه نظيفة للشرب ومياه لرى الأرض الظمآنة، والمحتجون على التجاوزات البشعة لأجهزة الأمن... وهلمجرا، فى أوسع حالة احتجاج شعبى تاريخى، دشنتها حركة «كفاية» بمظاهرتها الرائدة التى انطلقت من أمام «دار القضاء العالى»، فى قلب القاهرة، يوم ٢٢ ديسمبر عام ٢٠٠٤، مطلقة دوامات من التفاعل، ومشجعة على كسر حاجز الخوف من القمع، ومتحدية تقاليد العمل السياسى الحزبى، المستقرة لأكثر من ثلاثة عقود، بالتزام السكون فى المقرات الحزبية، وإطاعة تعليمات السلطة بعدم تجاوزها ـ بأى حال ـ إلى الشارع!.

حصاد شهر واحد!:

وربما لا يمكن تصور حجم هذه الموجات الاحتجاجية، بعمقها واتساع مداها، من مجرد قراءة الملخص المجَّمع للتحركات الشعبية،على النحوالذى عرضناه آنفا.

ولإعطاء صورة عن هذا الوضع المتحرك الموّار بالحيوية، نرصد، فيما يلى ما أمكننا حصره، من حصاد شهر واحد فقط من الأنشطة الاحتجاجية، التى نمت إلى علم الكاتب، سواء من مصادر صحفية، أو عبر الجماعات القانونية والحقوقية، أو من خلال العلاقات الشخصية والعامة، مع وجوب الإشارة إلى أن هذا السجل لا يتضمن، بأى حال من الأحوال، كل التحركات الواقعة فى تلك المساحة الزمنية المدروسة، إذ أنه من المؤكد بقاء تحركات عديدة غير مرصودة فى هذا السجل المركّز:

ففى يوم ٢٠٠٧/٧/١:

احتشد المئات من مدرسى «الأزهر الشريف»، فى أول تحرك جماعى واسع منذ الحملة الفرنسية، أواخر القرن الثامن عشر، لتأكيد عزمهم الرد الحاسم على الحكومة إذا تنصلت عن عهودها بتطبيق كادر المعلمين عليهم، وفى نفس اليوم نظم عمال شركة غزل المحلة وقفة احتجاج للمطالبة بحقوقهم وللاعتراض على قرارات إدارة الشركةالتى تضر بأوضاعها وبمصالحهم، وأعلن مدرسو المدارس الخاصة تهيؤهم للتحرك من أجل ضمهم إلى كادرالمعلمين.

وفى اليوم التالى، ٢٠٠٧/٧/٢:

كرر ٢٧ألف عامل فى «شركة غزل المحلة» وقفتهم الاحتجاجية فى مواجهة زيارة وزيرة العمل ووزير الاقتصاد، واعتصم ٣٦٠٠ من عمال المعاش المبكر بالترسانة البحرية بالإسكندرية، لعدم صرف مستحقاتهم

المالية، واعتصم نحو ٢٠٠ موظف من العاملين بعقود مؤقتة فى الوحدات الصحية احتجاجا على الامتناع عن تجديد هذه العقود.

يوم ٢٠٠٧/٧/٤:

٥٠٠ عامل بمصنع «قوطه» للصلب، بالعاشر من رمضان، ينفذون اعتصاما استباقيا، احتجاجا على تمكين المستثمر الإيطالى الجنسية، واقتحامه المصنع بالأسلحة النارية، متسببا فى إصابة ستة عمال بإصابات خطيرة.

يوم ٢٠٠٧/٧/٥:

عمال مديريات التموين (٧٠ ألف عامل) يهددون بالاعتصام لحرمانهم من الحوافز، و تجمهر تجّار العلف أمام مكتب وزارة التموين احتجاجا على عدم تسلم الحصة المقررة لهم من الأعلاف، ١٥٠٠ عامل فى شركة «السويس للأسمنت» يعتصمون احتجاجا على تردى أوضاعهم، والمرشدون السياحيون يجددون اعتصامهم احتجاجا على تعسف شركات السياحة.

يوم ٢٠٠٧/٧/٦:

العاملون بهيئات التنمية المحلية بمحافظة «بنى سويف» يحتشدون احتجاجاعلى عدم صرف رواتبهم منذ أربعة أشهر، وعمال شركة «السويس للأسمنت» يعلقون اعتصامهم بعد التعهد بحل مشاكلهم،و ٤٠٠ عامل وعاملة بمستشفى الأقصر الدولى ينهون اعتصامهم بعد الاستجابة لمطالبهم، وحسنى مبارك يصدر قرارا جمهوريا بضم ٢٥٠ ألف من معلمى الأزهر إلى الكادر تهدئة لثورة المعلمين، وإضراب عمال «مصنع الحرائر» بالمحلة الكبرى عن العمل احتجاجا على انتقاص قيمة الحوافز ومتحرك الانتاج.

يوم ٢٠٠٧/٧/٨:

٣٠٠ عامل بشركة «رباط السفن» ببورسعيد يضربون عن العمل والشركة تهدد بفصلهم، والعاملين بمديرية تعليم السويس يعتصمون لحين الاستجابة لمطالبهم، والعمال المؤقتون بشركة «مصر لتكرير البترول» بطنطا، يعتصمون مطالبين بتثبيتهم.

يوم ٢٠٠٧/٧/٩:

عمال «الترسانة البحرية» بالأسكندرية يتظاهرون للمطالبة بصرف علاواتهم المتأخرة، و٢٨٥ من عمال شركة «الرباط وأنوار السفن» ببورسعيد يتظاهرون، والاعتصام يمتد إلى فروع الشركة بالسويس والاسماعيلية، وموظفى وعمال مدارس السويس يضربون احتجاجا على استبعادهم من كادر المعلمين الجديد.

يوم ٢٠٠٧/٧/١٠:

اعتصام ٣٣٣٠ عامل بالترسانة البحرية بالاسكندرية، من المحالين إلى المعاش المبكر، مطالبين بمحاكمة رئيس مجلس الادارة ورئيس اللجنة النقابية (الرسمية) بالشركة احتجاجا على خصخصة الترسانة وللمطالبة بحقوقهم القانونية، واعتصام مواطنين فى دمياط بسبب اختفاء الخبز، و٤٠٠٠ مواطن من قرية «بشبيش» بمحافظة الغربية يتظاهرون احتجاجاعلى انقطاع المياه، و٢٥٠ فلاحا من قرية «القنان» يواصلون الاعتصام احتجاجا على عدم وصول مياه الرى إلى أراضيهم.

يوم ٢٠٠٧/٧/١١:

احتشاد ٩٠٠ عامل من العمال المؤقتين فى «شركة الموانى»، إحدى شركات «هيئة قناة السويس»، للمطالبة بتحرير عقود عمل مستديمة، بعد استمرارهم فى العمل لأكثر من ١٧ عاما بعقود مؤقتة، وعمال مصنع

«الحناوى للدخان والمعسل» يحتشدون مهددين بالعودة إلى الاعتصام مرة أخرى احتجاجا على تجاهل الادارة لمطالبهم المشروعة، وعمال شركة «أسمنت حلوان» يهددون بالإضراب إذا لم يعد زملائهم من العمال المؤقتين الذين فصلتهم الإدارة لمطالبتهم بأجر عادل وتأمين لعملهم، ومظاهرة جديدة لعمال شركة «الرباط وأنوار السفن» ببورسعيد للمطالبة بحقوقهم.

يوم ٢٠٠٧/٧/١٢:

احتشاد فلاحو قرية «دمرو» احتجاجا على انقطاع مياه الشرب بصفة دائمة، وعلى محاولة انتزاع ١٠٠٠ فدان من أراضيهم، واعتصامات فى قرى المحلة الكبرى احتجاجا على انقطاع المياه، وفلاحو «رشيد» يهددون بالاعتصام والإضراب عن الطعام احتجاجا على عدم وصول مياه الرى الى أراضيهم، وإضراب مواطنى قرية «بلقاس» ينجح فى دفع أجهزة الدولة لبدء العمل فى تطهير ترعة «الواسعة»، و١٥ ألف مواطن فى دمياط يتظاهرون رافعين «الجراكن» البلاستيكية الفارغة طلبا لماء الشرب، وفلاحون فى الدقهلية يتظاهرون شاكين من ارتفاع أسعار السماد، وتجدد اعتصام العمال فى شركة «حلوان للأسمدة» بعد فصل ٦٠ عاملا طالبوا بتثبيتهم.

يوم ٢٠٠٧/٧/١٤:

تجدد الاحتجاجات العمالية فى شركتى «الغزل» و«الحاويات» بالأسكندرية، وتصاعد التحركات العمالية فى محافظتى السويس والغربية، وتهديدات من عمال «شبين الكوم» بالإضراب، وتظاهر ٥٠٠٠ مواطن ضد العطش فى محافظة الدقهلية، و٥٠٠٠ عامل بشركة «الدلتا للغزل والنسيج» يهددون بالاعتصام احتجاجا على الفساد المالى بالشركة وعدم صرف الأرباح، ومظاهرة احتجاج من أنصار الدكتور «أيمن نور»، زعيم «حزب الغد» بعد تعدى الأمن عليه بالضرب فى محكمة جنوب

الجيزة، و٢٥ شابا من «مطروح» ينهون إضرابهم عن الطعام فى مواجهة مجلس المدينة الذى أزال كافتيرياتهم، ووعود بحل مشكلتهم بعد الاضراب.

يوم ٢٠٠٧/٧/١٥:

عمال شركة «تراست» للكيماويات ببورسعيد، (٦٠٠ عامل)، ينظمون اعتصاما مفتوحا، ويطالبون بمساواتهم بزملائهم الهنود فى الأجور والوجبات الغذائية، وتظاهر المزارعون فى محافظة المنوفية أمام مقر «الجمعية الزراعية»، وهددوا بالإضراب عن الطعام مالم يتم صرف الأسمدة، وتجمع «مهندسون ضد الحراسة» ينظم حملة توقيعات شاملة تضم كل رموز العمل البرلمانى والحزبى والنقابى والسياسى والثقافى والفنى، ضد استمرار تجميد النظام لنقابة المهندسين، وموكب جنائزى مهيب، يضم أكثر من ٥٠٠٠ شخص،استقلوا ١٠٠ سيارة وحافلة ؛ يشيعون شابا قتله أحد رجال الأمن بالاسماعيليه، ضربا بالأحجار على رأسه، لتجرؤه على الرد على أحد الضباط!، وبيان «عمال من أجل التغيير - حركة ٧ ديسمبر»، بشركة «غزل المحلة» يتهم وزيرة القوى العاملة، «عائشة عبد الهادى»، بالكذب، ويجدد الالتزام بالإضراب.

يوم ٢٠٠٧/٧/١٩:

خريجو «معهد الصيارفة» يعتصمون احتجاجا على قرار الحكومة بوقف تعيينهم فى وظيفة مرتبها الأساسى ٣٨ جنيها (نحو سبعة دولارات!) شهريا!.

يوم ٢٠٠٧/٧/٢٠:

وقفة احتجاجية فى محافظة البحيرة، تنظمها حركة «كفايه» وثلاثة أحزاب ضد بيع بنك القاهرة، وصيارفة أسيوط يهددون بالانضمام إلى

إضراب موظفى الضرائب العقارية، ورئيس «هيئة البريد» يهدد باستخدام القوة لفض اعتصام ٤٠٠ عامل طالبوا بتثبيت تعيينهم وتحسين شروط عملهم.

يوم ٢٠٠٧/٧/٢١:

أهالى «قلعة الكبش»، المتضررين من الحريق الذى التهم منازلهم، يحتشدون مهددين بالإضراب عن الطعام، والأمن يفض اعتصام عمال البريد بالقوة، بعد اعتقال عدد منهم.

يوم ٢٠٠٧/٧/٢٢:

١٥٠ سائقا يتجمهرون بضاحية «عين شمس» احتجاجا على تحويل ساحة الانتظار إلى مقلب قمامة، و٣٥٠ عاملا فى شركة «السيوف للغزل والنسيج» يبدأون إضرابا مفتوحا اعتراضا على بيع الشركة إلى مستثمر «سيئ السمعة»!، و ١٢٠ ألف فلاح بمحافظة الدقهلية يهددون بإضراب مفتوح احتجاجا على أزمة مياه الرى التى سببت بوار ١١ ألف فدان من الأراضى الزراعية، وتواصل الاحتجاج على نقص مياه الشرب، التى أجبرت المواطنين على شرب مياه المصارف.

يوم ٢٠٠٧/٧/٢٣:

الأمن يجبر عمال شركة «السيوف للغزل والنسيج» على فض اعتصامهم بالقوة واعتقال عدد من قياداييهم، ومجلس إدارة شركة الترسانة البحرية بالإسكندرية يتراجع أمام ضغط العمال ويلبى مطالبهم، وأهالى جماعة «القرآنيين» المعتقلين ينظمون وقفة احتجاجية أمام مكتب النائب العام ومحكمة جنوب الجيزة، وحقوقيون يهددون بوقفة احتجاجية اعتراضا على «مذبحة أشجار المريوطية»، وسكان أربع قرى بالدقهلية يهددون بمسيرة احتجاجية حاشدة أمام مجلس الوزراء، بعد أن اعترف مسؤول بأن «مياه الشرب ملوثة بالمجارى!».

يوم ٢٠٠٧/٧/٢٤:

أهالى «رفح المصرية» يخرجون فى مظاهرة ضخمة، احتجاجا على قرار السلطة بإزاحة منازلهم ١٥٠ مترا إلى الخلف تلبية لطلب إسرائيلى، ويهددون باعتصام مفتوح إذا تجاهل الحكم مطالبهم، وأصحاب البازارات فى وادى الملوك يبدأون الإضراب عن الطعام، وتدخل الأمن أحبط إضرابين مماثلين فى الدير البحرى ووادى الملوك، و٢٠ ألف مواطن فى الدقهلية يهددون بالاعتصام حتى تحل الحكومة مشكلة المياه، وفلاحو قرية «كفرغنام» بالسنبلاوين مستمرون فى اعتصامهم لليوم السادس على التوالى احتجاجا على تجاهل المسؤولين مطالبهم بتوفير المياه لإنقاذ ١٢٠٠ فدان من البوار، بعد جفاف الترعة الرئيسية بالقرية، ومواطنو قرى ببنى سويف يتجمهرون بسبب تلوث المياه وانقطاعها.

يوم ٢٠٠٧/٧/٢٥:

٢٠٠ عامل بفندق «مريديان هليوبوليس» يعتصمون احتجاجا على عدم صرف نسبتهم من الأرباح، وعضو مجلس الشعب محمد عبد العليم داوود يبدأ الإضراب عن الطعام احتجاجا على عدم وصول مياه الشرب إلى دائرته بكفر الشيخ.

يوم ٢٠٠٧/٧/٢٦:

الرابطة العامة لقائدى القطارات ومساعديهم تهدد بتنظيم اعتصام مفتوح مصحوبا بالإضراب عن الطعام فى حال إجبارهم على الانتقال لشركة مترو الأنفاق المزمع إنشائها، وعمال شركة «المعصرة للمعدات التلفزيونية» يمتنعون عن استلام رواتبهم عن شهر يوليو/ تموز، ويهددون بالإضراب المفتوح عن الطعام، بمقر الشركة، احتجاجا على عدم صرف العلاوة المقررة، وفى الإسكندرية ٣٠ أسرة تتظاهر احتجاجا على رفض قبول أطفالهم بمدارس الحضانة.

يوم ٢٠٠٧/٧/٢٧

٤٥٠ عاملا بشركة «هيئة موانئ البحر الأحمر»، فى السويس، يستكملون استعداداتهم النهائية لتنظيم إضراب شامل عن العمل، احتجاجا على رفض الهيئة تثبيت العمالة المؤقتة وامتناعها عن صرف الحوافز والبدلات، وأهالى «الروضة» ببلقاس مستمرون فى اعتصامهم لليوم التاسع، بسبب أزمة المياه، والفلاحون فى السنبلاوين يهددون بتصعيد الاعتصام الذى دخل يومه الثامن، ويعلنون اليوم بدء الإضراب المفتوح عن الطعام.

يوم ٢٠٠٧/٧/٢٨:

محافظتى المنيا وقنا تنضمان إلى «ثورة العطشانين» والسخط على الانقطاع المستمر للمياه يعم ١٥ قريه من قرى مركز أبو قرقاص، و٤٢ قرية «عطشانة» فى الدقهلية، و٥٠٠٠ مواطن فى «الهريف» يشربون من البحر!، ويهددون بالاعتصام، وكشف «عاطف السيد»، رئيس مجلس محلى مركز ههيا ـ محافظة الشرقية ـ عن «وجود تعليمات حكومية بضرورة حل أزمة مياه الشرب بأى شكل، حتى ولو تطلب الأمر ضخ مياه المجارى الى المواطنين لاسكاتهم!!»، وموظفو الطب الشرعى يتظاهرون أمام وزارة العدل احتجاجا على إلغاء تعيينهم، فيما قرر أهالى رفح تأجيل اعتصامهم انتظارا لوعود المحافظ بوقف ارجاع الشريط الحدودى المصرى، مع دولة الإغتصاب الصهيونى، ١٥٠ مترا للخلف، (تفجرت الأحداث فيما بعد وأدت الى صدامات دامية شارك فيها الآلاف من المواطنين ضد قوات الأمن المركزى، وسقط فيها عشرات الجرحى، وقتل الأمن طفلا صغيرا بطلق نارى).

يوم ٢٠٠٧/٧/٢٩:

أهالى «كفر الترعة القديمة» بشربين، يبدأون اعتصاما مفتوحا

احتجاجا على عدم وصول مياه الشرب إليهم، وفلاحو «كفر غنام» يواصلون اعتصامهم، لليوم العاشر على التوالى، لعدم وصول مياه الرى لأكثر من ١٢٠٠ فدان من أراضى القرية، وفلاحو «بلقاس» مستمرون فى الاعتصام، لنفس السبب، بالرغم من تصاعد ضغوط أمن الدولة، وأهالى المعتقلين بمصيف مرسى مطروح، من الأطفال والنساء، يتظاهرون أمام «المجلس القومى لحقوق الإنسان»، وقضاة مجلس الدولة يهددون بالاعتصام احتجاجا على إهانات المستشار «ممدوح مرعى»، وزير العدل لهم، وفى بنى سويف إضراب لموظفى الإسكان، احتجاجا على عدم صرف بدل التفرغ، و٢٨٤ بحارا، فى بورسعيد، يهددون بالاعتصام احتجاجا على تجميد نقابتهم وعدم صرف مستحقاتهم، والعاملون فى «الشركة المصرية للمطارات» يبدأون اعتصامهم التصاعدى، وعمال «مؤسسة الهلباوى للبلاستيك» يحتشدون احتجاجا على تعمد صاحب المصنع « أكل حقوقهم»، والتمهيد لتصفيته وطرد عماله، وأهالى رفح يتظاهرون مجددا احتجاجا على هدم منازلهم.

يوم ٢٠٠٧/٧/٣٠:

مظاهرة لحزب التجمع ونشطاء سياسيين، احتجاجا على بيع «بنك القاهر» للأجانب، وهتافات ولافتات تندد بحكم مبارك، ومظاهرة لموظفى ومودعى فروع «بنك القاهرة» بالإسكندرية، احتجاجا على بيع البنك، و«نشطاء نوبيون» يقيمون دعوى قضائية ضد الحكومة «التى باعت أراضينا»، ومسيرة سلمية لأهل النوبة يقمعها الأمن بالقوة، و٧٠٠ مواطن من ساكنى العشش فى بورسعيد يتظاهرون أمام مكتب المحافظ احتجاجا على رفض المحافظة تسليمهم وحدات سكنية، و٥٠٠ فلاح يتجمهرون أمام المقر المركزى لـ «بنك التنمية الزراعية» مطالبين بالسماد أو الاعتصام أمام فروع البنك، واشتباكات بين الأعضاء والأمن فى انتخابات الاجتماعيين

بنقابة القاهرة، بسبب انحياز الأمن لمرشحى الحكومة، و٣٥٠ عاملا بمصنع «الحناوى» بدمنهور يحددون يوم ٥ أغسطس/ آب، موعدا لبدء إضرابهم الشامل، ويسحبون الثقة من لجنتهم النقابية (الرسمية) لتواطؤها مع الادارة.

يوم ٢٠٠٧/٧/٣١:

أكثر من ٧٠٠ من خريجى «معهد المحصلين والصيارفة» يتظاهرون أمام مجلس الشعب مطالبين بحقهم فى التعيين بالضرائب العامة، وموظفو الطب الشرعى يبدأون «إضرابا حتى الموت» أمام وزارة العدل، ومجلس الدولة يتقدم ببلاغ الى النائب العام، يتهم فيه وزير العدل، ممدوح مرعى، بالسب والقذف، والمئات يتظاهرون فى «صفط اللبن» بـ «الجراكن» احتجاجا على انقطاع المياه منذ ثلاثة أشهر ويهددون بقطع الطريق الدائرى اذا لم يتم الاستجابة لمطالبهم (وقد تم تنفيذ هذا التحذير فيما بعد)، والمواطنون يعتصمون فى مدينة «شبين القناطر» ـ محافظة القليوبية ـ لنفس السبب، ومواطنو قرى بنى سويف يرفضون قبول مياه الشرب التى أرسلتها الحكومة لأنها منقولة فى «تنكات» تستخدم فى «كسح المجارى» والمخلفات البشرية!، وفى محافظة الدقهلية: المواطنون يتجمهرون أمام مكتب المحافظ «لاستمرار أزمة مياه الشرب للأسبوع الثالث على التوالى دون حلول حقيقية»، والشرطة تحاصر قرية «دنشواى» واشتباكات بالرصاص والقنابل المسيلة للدموع بين الأمن والأهالى، والاشتباكات تتجدد بين الأمن ومئات من مواطنى سيناء الذين كانوا يتظاهرون للمطالبة بتسجيل الأراضى التى يملكونها، وبإطلاق سراح أبنائهم المعتقلين منذ تفجيرات ٢٠٠٤، وقوات الأمن تستخدم الغازات المسيلة للدموع، والمتظاهرون دمروا نقطة تفتيش مرورية، وأطلقوا النار على الأمن وقطعوا الطريق بين العريش ورفح.

عشر ملاحظات هامة:

هذه الحالة الجديدة، التى قصدنا عرض «بانوراما» مكثفة لها، تشير إلى مجموعة من الدلالات البارزة:

أولاً: اتساع النطاق الجغرافى لهذه الأفعال الاحتجاجية المشار إلى نماذجها، وامتدادها، تقريباً إلى أغلب محافظات مصر، وحتى مناطقها الحدودية النائية:

سيناء فى الشرق، الأسكندرية فى الشمال، النوبة فى الجنوب، والسلوم فى الغرب (بعد أيام من هذا الرصد احتجاجاً على قيام ضابط أمن بسكب الكحول على شاب من المنطقة وإشعال النار فيه!!).

ثانيا: امتدادها إلى أغلب طبقات المجتمع وفئاته الاجتماعية:

العمال ـ الفلاحين ـ فئات البرجوازية الصغيرة ـ الشرائح الدنيا من الطبقة البرجوازية (الطبقة الوسطى) ـ المثقفين.. إلخ.

ثالثا: بروز الدور القيادى للمرأة فى كثير من هذه الأنشطة الاحتجاجية، وبالذات للمرأة العاملة فى المصانع، حيث لفت الأنظار مبادرتها وشجاعتها وحسمها، وهو ما ساعد على نجاح العديد من هذه التحركات وإنجازها أهدافها.

رابعاً: العديد من هذه الاحتجاجات العمالية استطاع أن يفرض على السلطة التراجع أمامها، وأن تستجيب لمطالب المشاركين فيها، مثل حركة المعلمين، واضرابات عمال مترو الأنفاق وسائقى قطارات السكك الحديدية، والنقل الخفيف، وغزل المحلة.. ويعود ذلك إلى أن هذه القطاعات التى نجحت فى تحقيق مطالبها، كما يشير تقرير مركز الأرض، «هى القطاعات ذات التأثير المباشر على الجمهور» كما كان لحسن تنظيم الاضرابات ووجود خبرات عمالية نقابية متميزة، وتماسك المشاركين فيها،

أثر كبير فى إنجاحها والتواصل إلى نتائج إيجابية.

خامساً: أظهرت هذه الاحتجاجات «ضعف التنظيم النقابى (الرسمى) وتبعيته للحكومة»، مثلما يشير نفس التقرير، ومهدت الأرضية لاكتساب فكرة «النقابات والروابط المستقلة» جمهوراً أوسع، كأساس لبناء التنظيمات النقابية الجماهيرية والمتحررة من سيطرة النظام.

سادساً: عكست هذه الموجة الاحتجاجية وعياً أولياً بالمصالح الاقتصادية للمحتجين، دون أن تتطور إلى رؤية سياسية شاملة تربط أزمة كل قطاع من القطاعات المحتجة مع باقى أزمات المجتمع، وتطرح استراتيجية شاملة للمواجهة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية.

وهذا المستوى الأوّلى من الوعى طبيعى، وقابل للتطور، وهو - من منظور آخر - يعكس انفصال الأحزاب السياسية عن هذه التحركات، فيما عدا بعض القيادات العمالية التقدمية، فى بعض المواقع، التى تنتمى لأحزاب وحركات يسارية. لم يكن لهذه الأحزاب (والتقدمية منها أساساً) دوراً يذكر فى تلك الهبّات الشعبية.

سابعاً: أفرزت هذه التحركات الاحتجاجية جيلاً جديداً من القيادات العمالية الشابة، وكانت فرصة لأن يتمرس فى النضال العمالى ومن أجل مصالح الطبقة العاملة، حتى يمكن الاعتماد عليه فى المستقبل.

ثامناً: كشفت هذه التحركات الاحتجاجية عن اضطرار السلطة للتراجع فى الكثير من المواقع، والاستجابة لمطالب العمال المعتصمين، خشية امتداد الشرارة إلى أماكن أخرى جاهزة للاشتعال.

تاسعاً: وكما يقول تقرير مركز الأرض، فقد أوضحت الاحتجاجات الأخيرة « وحدة النسيج المصرى فى مواجهة الفقر والتعدى على مصالحهم وحقوقهم. فلم نشاهد احتجاجات عمالية ظهرت فيها دعاوى خاصة

بالعمال المسيحيين أو المسلمين»، وبالتالى كشفت عن زيف الدعاوى الحكومية بأن وراء الاحتجاجات جماعة «الإخوان المسلمين»، فى محاولتها لعزل الحركة العمالية وضرب، وحدة صفها، وتشويه صورتها.

عاشراً: فى الكثير من هذه المعارك الاحتجاجية، تراجعت الحكومة تكتيكيا، محنيةً رأسها للعاصفة، منتوية التحايل وعدم الالتزام بما قدمته من وعود، أو قدمت حلولاً لحظية، مؤقته، لا تعالج جوهر الأزمة أو تقضى على الداء، وهو مايشير إلى إمكانية كبيرة لتجدد موجات الاحتجاج فى المستقبل، ويفتح الباب أمام احتمالات غير محدودة لنموها وتطورها.

نهاية حقبة «تذويب الفوارق» ونهوض جديد لـ «صراع الطبقات»

لقد وضح من الاستعراض السابق انقسام المجتمع المصرى، حدياً، إلى قسمين لا جامع بينهما: «مصر العشة» و «مصر القصر»، وهو ما يؤذن بنهاية عصر «تذويب الفوارق بين الطبقات» التى حاول نظام الحكم بعد ٢٣ يوليو أن يعتمدها كبديل توافقى، افترض فيه أن يحل محل «صراع الطبقات» فى المجتمع المصرى.

فاليوم تشهد مصر نَفَجُّراً غير مسبوق، لا فى اتساع مداه ولا حدَّته، بين شرائح محدودة من طبقات المجتمع، بالغة الثراء، وبين الأغلبية العظمى من أبناء الشعب التى لا تملك قوت يومها، ولا تأمن على حاضرها ولا مستقبلها.

الاحتجاجات الاجتماعية والأزمة التنظيمية

ولعل أخطر وأهم ما أشارت إليه هذه الموجة التى لازالت مستمرة - من الأنشطة الاحتجاجية، التى تعم مصر من أقصاها إلى أقصاها، هو أنها تعكس نضج الشرط الموضوعى المناسب لعملية التغيير السياسى والاجتماعى فى البلاد، مقابل غياب العامل الذاتى وتخلفه على نحو ملحوظ، فالتحركات

الاحتجاجية التى شملت أغلب قطاعات المجتمع، كما أشرنا، ينقصها تبلور القيادة المناضلة الواعية التى تمتلك مشروعاً مقنعاً، وخططاً تكتيكية واستراتيجية محدده، تستفيد من هذا الزخم الشعبى المتنامى، وتتفاعل معه إيجابياً من أجل إنجاز عملية التغيير السلمى، باستخدام أدوات النضال الجماهيرى، ولبناء بديل ديمقراطى شعبى، يعيد تشييد ما خرّبه تحالف الرأسمالية والسلطة، التابع، ويدفع مصر مجدداً إلى موقعها الطبيعى فى قلب عالمها العربى، مركزاً للتقدم ورمزاً للتحرر والبناء.

■ ■ ■

obeikandl.com